Sudan Rights Watch Network

تفشٍ متصاعد لوباء الكوليرا في مخيمات اللاجئين السودانيين بشرق تشاد

تقرير موسّع| 14 اغسطس 2025، شرق تشاد

منذ مطلع يوليو 2025، سُجِّلت حالات إصابة بوباء الكوليرا في عدد من مخيمات اللاجئين السودانيين بشرق تشاد. وظهرت أولى الإصابات في مخيم دوقي، وهو مخيم جديد يستقبل اللاجئين الفارين مؤخرًا من النزاع في السودان، خاصة من ولايات شمال وجنوب وشرق دارفور، بالإضافة إلى مناطق من وسط السودان، وذلك بعد استعادة القوات المسلحة السودانية السيطرة على ولايتي الخرطوم والجزيرة.

ووفقاً لمصدر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميداني بشرق تشاد، فإنه حتى يوم 12 اغسطس الجاري، سُجلت 130 إصابة مؤكدة بالكوليرا في مخيم دوقي، بينها 7 حالة وفاة. كما سُجلت 3 حالات إصابة بالوباء في مخيم أدري، من بينها عامل في أحد المطاعم داخل المخيم. حتى يوم 14 اغسطس، سُجلت 422 إصابة بينها 25 حالة وفاة في ولاية وداي والتي حاضرتها مدينة أبشي، وكل مخيمات اللجوء في شرق تشاد تقع داخل هذه الولاية.

وحسب متابعة مصدرنا اللصيقة، فإنه عقب ارتفاع معدل الإصابات، عقدت السلطات التشادية اجتماعًا طارئًا بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية العاملة في شرق تشاد، لمناقشة سبل احتواء الوباء. وشملت المقترحات تشديد الرقابة على الحدود السودانية - التشادية والحدّ من دخول اللاجئين الجدد، خاصة في أيام صرف المساعدات الإغاثية التي تشهد عادة تدفقًا أكبر للوافدين.

المخاطر الحقوقية المحتملة:

يمثل إغلاق الحدود أو تقييد دخول اللاجئين خطرًا مباشرًا على حياة الفارين من مناطق النزاع، إذ قد يعرضهم للاعتقال أو الموت أو انتهاكات أخرى داخل السودان. كما أن ضعف التدخل الطبي العاجل يرفع من احتمالات ارتفاع معدلات الوفيات وانتشار الوباء في المخيمات، في حين يفاقم الوصم المجتمعي للمصابين، خصوصًا العاملين في الأنشطة الخدمية داخل المخيمات، من التمييز والعزلة الاجتماعية.

التحليل القانوني:

ينص مبدأ عدم الإعادة القسرية، الوارد في المادة (33) من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، على حظر إعادة أي شخص إلى بلد قد يتعرض فيه لخطر الاضطهاد أو تهديد حياته. وبناءً على ذلك، فإن أي قيود على دخول اللاجئين الجدد لأسباب صحية يجب أن تكون مؤقتة، وغير تمييزية، ومتناسبة مع الهدف المشروع المتمثل في حماية الصحة العامة.

كما يكفل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مادته (12)، حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما يشمل توفير المياه النظيفة، والصرف الصحي، والخدمات الطبية، ولا سيما في حالات الطوارئ الإنسانية. وينطبق على اللاجئين في شرق تشاد كذلك القانون الدولي الإنساني وقواعد الحماية في حالات الكوارث، التي تلزم السلطات والمجتمع الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية دون تمييز، وبما يتناسب مع حجم الاحتياجات.

نداء وتوصيات عاجلة:

حيال هذا الوضع الصحي والحقوقي، تحث "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، السلطات التشادية على تفادي والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى الإعادة القسرية أو حرمان الفارين من النزاع من حق طلب الحماية الدولية، مع تبني استجابة صحية عاجلة تشمل إنشاء وحدات عزل طبي، وزيادة حملات التوعية الصحية، وضمان دخول المساعدات الطبية والمياه النظيفة دون تأخير.

كما توصي الشبكة، وتدعو المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية، إلى تعزيز الدعم اللوجستي والمالي للاستجابة العاجلة، وتوفير فرق طبية متنقلة لاحتواء الوباء في مراحله المبكرة، ودعم برامج التوعية حول الوقاية من الكوليرا. وبالنسبة للشبكات الحقوقية السودانية والإقليمية، يتعين عليها رصد وتوثيق أي حالات حرمان من الحق في طلب اللجوء أو الإعادة القسرية، والضغط على الجهات المعنية لاحترام التزاماتها الدولية، والتعاون مع منظمات الصحة العامة لنشر المعلومات الموثوقة حول الوقاية.

الصورة الكاملة للسياق:

منذ اندلاع حرب 15 أبريل 2023، شهد السودان موجات نزوح ولجوء متتالية، دفعت مئات الآلاف إلى عبور الحدود نحو تشاد هربًا من القتال في دارفور والخرطوم ووسط البلاد. ومع اتساع رقعة النزاع، انهار جزء كبير من النظام الصحي داخل السودان، وتدهورت الخدمات الأساسية، ما جعل المخيمات التشادية ملاذًا رئيسيًا للفارين. ويُعد مخيم دوقي، الذي ظهر فيه وباء الكوليرا أولًا، واحدًا من المخيمات المستحدثة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين، وغالبية سكانه من الفارين مؤخرًا من ولايات اقليم دارفور المختلفة أو بقية بقاع البلاد. غير أن هذه المخيمات تعاني من بنية تحتية صحية هشة، تتجلى في نقص المياه الصالحة للشرب، وسوء الصرف الصحي، والاكتظاظ الذي يسرّع من انتشار الأمراض المعدية.

ويشكل تدفق اللاجئين السودانيين عبئًا متزايدًا على السلطات التشادية، التي تواجه تحديات اقتصادية وأمنية داخلية، ما قد يدفعها إلى استغلال المخاوف الصحية لتبرير تشديد إجراءات الدخول أو إغلاق الحدود، وهو ما يهدد حياة اللاجئين وحقوقهم الأساسية. أما ظهور وباء الكوليرا بالتزامن مع أيام توزيع المساعدات، فيكشف عن هشاشة منظومة الاستجابة الإنسانية، حيث تتجمع أعداد كبيرة من اللاجئين في نقاط التوزيع دون تدابير

وقائية كافية، مما يهيئ بيئة مثالية لانتقال العدوى. ومن منظور حقوقي، يعكس هذا الوضع خطر توظيف الأزمات الصحية كأداة ضغط سياسي، سواء عن قصد أو كنتيجة غير مباشرة، الأمر الذي يستوجب مراقبة دقيقة وضغطًا دوليًا لضمان عدم تحول الصحة العامة إلى ذريعة لتقييد الحماية الدولية للفارين من النزاعات.